برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، 21- 2002/10/25

البرامج القطرية

البند 8 من جدول الأعمال

البرنامج القطري لموريتانيا(2003 – 2008)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2002/8/2
2 September 2002
ORIGINAL: FRENCH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو الأمانة أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا (ODD): Mr M. Aranda da Silva

كبير موظفي الاتصال (ODD): Mr T. Lecato رقم الهاتف: 066513-2370

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

يراعي البرنامج القطري (2003-2008) لموريتانيا المبادئ الأساسية لسياسة برنامج الأغذية العالمي التي تقضي باستخدام المعونة الغذائية لأغراض التنمية. وتطبيقاً لقرار المجلس التنفيذي رقم 1999/م ت-س/2، يركز **البرنامج** أنشطته الإنمائية على خمسة أهداف. ويرمي هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف الأربعة الأولى منها، وهي: (1) تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية احتياجاتهم التغذوية الخاصة واحتياجاتهم الصحية المرتبطة بذلك؛ (2) تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال تلقي التعليم والتدريب؛ (3) تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول المادية والحفاظ عليها؛ (4) التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة لأزمات متكررة من هذا النوع.

ويندرج البرنامج في الإطار الاستراتيجي الحكومي لمكافحة الفقر الذي يعد مرجعاً للسياسات التي ينبغي اعتمادها في مجال التنمية في موريتانيا. وتتمحور التدخلات الرامية إلى تحقيق أهداف البرنامج القطري حول ثلاثة أنشطة أساسية، وهي:

- **دعم التعليم الأساسي** بالإسهام في تحسين الالتحاق بالمدارس عن طريق إنشاء مقاصف مدرسية (51 في المائة من الموارد)؛
- **دعم تغذية الأمهات والأطفال الضعفاء** بتخفيض معدل تردد سوء التغذية لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و60 شهراً، ولدى الحوامل والمرضعات، وذلك عن طريق توفير تكملة غذائية (13 في المائة من الموارد)؛
- **دعم التنمية الريفية** عن طريق أشغال المجتمعات المحلية (بناء السدود الصغيرة، والحواجز المائية، وأحزمة زراعة الخضر والبقول، وطرق كسر العزلة)، وحماية البيئة وتحسينها (تثبيت الكثبان الرملية، والتشجير) عن طريق أنشطة الغذاء مقابل العمل (36 في المائة من الموارد).

ويعتمد تحديد المناطق التي تستهدفها الأنشطة وتحديد المستفيدين على الدراسة التي أجرتها وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في فترة مارس/آذار-أبريل/نيسان 2002. ولتحقيق المزيد من التآزر، سيجري تيسير تكامل الأنشطة بين مختلف الأطراف الفاعلة، ولا سيما مع الهيئات والبرامج التي تتدخل في نطاق إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية الذي اعتمد في يناير/كانون الثاني للفترة 2003-2008. وخضعت صياغة أنشطة البرامج القطري لدراسات تقنية، لا سيما عن طريق بعثة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو أوفدت في أبريل/نيسان 2002 لصياغة البرنامج.

وطبقاً لتوصيات بعثة تقيم البرنامج القطري السابق، سيعزز وجود **البرنامج** في الميدان من أجل تخطيط العمليات وتنفيذها ورصدها، وكذلك من أجل توفير الإمداد. وبالتالي، فإن البرنامج يقتضي وجود ثلاثة متطوعين من الأمم المتحدة يتمركز كل منهم في مكتب قطري.

ومن أجل تنفيذ البرنامج القطري، ستجدد مهام اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بتنسيق البرنامج القطري وتوجيهه. وسوف تتيح ترتيبات الرصد والتقييم التي وضعت منذ فترة قريبة رصد تنفيذ البرنامج القطري وأنشطته، وستتيح كذلك قياس النتائج المحرزة. وسينظم تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري وأنشطته خلال النصف الثاني من عام 2005.

وفيما يخص البرنامج القطري المقترح لموريتانيا، والذي يشمل فترة 2003-2008، تطلب المديرة التنفيذية من **المجلس** أن يجيز، في حدود الموارد المتوافرة، تخصيص مبلغ 942 609 29 دولاراً أمريكياً لتغطية كامل تكاليف التشغيل المباشرة الأساسية.

مشروع القرار

يجيز **المجلس** البرنامج القطري المعد لموريتانيا (2003-2008) (WFP/EB.3/2002/8/2).

التوجه الاستراتيجي للبرنامج القطري

1- التوجه الاستراتيجي للبرنامج القطري لفترة 2003-2008 قائم على مخطط الاستراتيجية القطرية (وملخصه وارد في المحلق الأول) الذي عرض على المجلس التنفيذي في فبراير/شباط 2002 (WFP/EB.1/2002/6). وهدف البرنامج القطري هو الاستمرار في دعم جهود الحكومة على نحو أكثر تكاملاً وفعالية من أجل تحسين الأمن الغذائي لأكثر المجتمعات المحلية هشاشة، لا سيما النساء والأطفال، في الولايات المستهدفة. وهكذا ستنصب الجهود بصورة أساسية على القطاعين الاجتماعيين الأساسيين (الصحة/التغذية والتعليم) وعلى قطاع التنمية الريفية.

2- ويراعي البرنامج القطري مبادئ سياسة **البرنامج** المتمثلة في "تحفيز التنمية" (WFP/EB.A/99/4-A) . وسوف يتيح تنفيذ الأنشطة بصورة رئيسية ما يلي: (1) تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول المنتجة والتصدي للكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة لأزمات متكررة من هذا النوع؛ (2) تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال تلقي التعليم؛ (3) تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية احتياجاتهم التغذوية الخاصة واحتياجاتهم الصحية المرتبطة بذلك.

3- ويندرج هذا البرنامج في الإطار الاستراتيجي الحكومي لمكافحة الفقر الذي يعد مرجعاً للسياسات التي ينبغي اعتمادها في مجال التنمية في موريتانيا. وهذه الاستراتيجية، التي اعتمدت في عام 1994، جرى تحديثها من خلال المبادرة التي اتخذت بهدف تخفيف عبء ديون البلدان المثقلة بالديون. ودارت حول هذا البرنامج مشاورات واسعة الناطق في أوساط الحكومة والمجتمع المدني والجهات المانحة، وشاركت فيها بفعالية منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي. والأولويات الخمس التي حددت للإطار الاستراتيجي الحكومي لمكافحة الفقر 2002-2006 هي: التنمية الريفية والأمن الغذائي، والتنمية الحضارية للأحياء المحيطة بالمدن الكبيرة، والتعليم، والصحة-التغذية، والمياه.

4- والأهداف الخاصة بالبرنامج القطري هي التالية:

- تعزيز تعليم الأطفال في المناطق الريفية الفقيرة مع إيلاء اهتمام خاص لتعليم الفتيات؛
- تخفيض معدل سوء التغذية لدى الأطفال في الأوساط الفقيرة، وربط ذلك بتوعية للأمهات في مجال الصحة والتغذية؛
- تحسين الأمن الغذائي للأسر الريفية الفقيرة وتخفيف تعرضهم لأخطار التقلبات المناخية، عن طريق حماية البيئة.

5- ويقوم تحديد المناطق والمستفيدين الذين تستهدفهم الأنشطة على دراسة وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، التي أجريت في مارس/آذار-أبريل/نيسان 2002. وتتسم المناطق المختارة بإمكانات زراعية محدودة ومرهونة بمعدل هطول الأمطار. وتعاني المراعي من الرعي المفرط ومن تدهور البيئة. وفضلاً عن ذلك، لا توفر هذه المناطق إلا فرصاً ضعيفة لإدرار الدخل، بل إنها تتسم بمعدل مرتفع في النزوح من الأرياف وسوء التغذية، وبمعدل منخفض في الالتحاق بالمدارس والتعليم. وتبين الدراسة التي أجرتها وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها أن 40 في المائة من الأسر معرضة لانعدام الأمن الغذائي وأن 72 في المائة من دخلها يخصص للنفقات الغذائية. وتتمثل هذه الأسر بوجه خاص في المزارعين الفقراء، ومربي الحيوانات نصف–الحضريين، والأسر التي تديرها النساء. وتشمل هذه الفئة أولئك الذين يمارسون أنشطة ذات دخل ضعيف وغير منتظم (كالعمال الزراعيين، والرعاة، وممارسي الأعمال اليدوية وغيرها من المهن البسيطة). وتقع الولايات السبع التي اعتمدت كمناطق ذات أولوية في جنوب البلد وجنوبه الشرقي، وهي: تاغانت، وبراكنة، وغرغل، والحوض الشرقي، والحوض الغربي، وعصبة، وغيديماخا، وكذلك الجزء الشرقي من منطقة ترارزة (الملحق الرابع).

6- ومن أجل تحقيق الجدوى المثلى في تنفيذ العمليات ورصدها، وتفادي تشتت الجهود، سوف تبرمج الأنشطة وتركز على منظمة معينة قبل الانتقال إلى منطقة أخرى. وفي هذا الإطار، ومن أجل زيادة التآزر، سيعتمد منهاج متكامل فيما بين الأنشطة، وكذلك مع مختلف الأطراف المشاركة، لا سيما مع الهيئات والبرامج التي تشارك في إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية.

أهداف البرنامج القطري

موارد البرنامج القطري وعملية إعداده

7- من أجل تحقيق أهداف البرنامج القطري، سوف تستفيد الأنشطة المختارة من محو الأمية ومن التدريب التقني. وستتمحور حول ثلاثة مجالات تدخل يطلق عليها اسم الأنشطة الأساسية التي تناط بها أهداف محددة، وهي:

- **دعم التعليم الأساسي** بالإسهام في تحسين الالتحاق بالمدارس عن طريق إنشاء مقاصف مدرسية؛
- **دعم تغذية الأمهات والأطفال الضعفاء** بتخفيض معدل انتشار سوء التغذية بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و60 شهراً، ولدى الحوامل والمرضعات، وذلك عن طريق توفير تكملة غذائية؛
- **دعم التنمية الريفية** عن طريق أشغال المجتمعات المحلية (بناء السدود الصغيرة، والحواجز المائية، وأحزمة زراعة الخضر والبقول، وطرق كسر العزلة)، وحماية البيئة وتحسينها (تثبيت الكثبان الرملية، والتشجير) عن طريق أنشطة الغذاء مقابل العمل.

8- أما الموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج القطري لفترة 2003-2008 فتبلغ 580 61 طناً من السلع الغذائية، ويترتب عليها تكاليف تشغيل مباشرة بمبلغ 942 609 29 دولاراً، ترد تفاصيلها فيما يلي:

تخصيص الموارد لأنشطة البرنامج القطري
2003-2008

فئة النشاط	كمية السلع (بالطن)	التوزيع بحسب النشاط (%)	عدد المستفيدين المباشرين (المتوسط السنوي)	مشاركة النساء
النشاط الأساسي الأول: دعم التعليم الأساسي	31 422	51	134 900	50
النشاط الأساسي الثاني: الدعم التغذوي للأمهات والأطفال الضعفاء	8 149	13	16 400	65
النشاط الأساسي الثالث: دعم التنمية الريفية	22 009	36	30 000	35
المجموع	**61 580**	**100**	**181 300**	**50**

9- وتزامن إعداد البرنامج القطري مع اعتماد إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، الذي صمم بناءً على منهاج مشترك بين القطاعات وتشاركي تسهم فيه كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة بغية تحقيق تنسيق وثيق فيما بين برامج هذه الهيئات ومع الأنشطة الوطنية الجارية. وإن هذا الإطار الذي يعتمد على التقدير الموحد للقطر الذي أجري في فترة 2000-2001، وعلى أهداف التنمية للألفية، يشمل فترة 2003-2008، وقد حدد أربعة محاور استراتيجية للتدخل تشترك في نقاط كثيرة مع اهتمامات **البرنامج**، وهي: تعزيز أساليب الحكم وحقوق الإنسان، ومكافحة وفيات الأمهات والرضع والأطفال، وتدعيم التعليم والتدريب، ومكافحة الفقر عن طريق إدارة مستدامة للبيئة والأمن الغذائي والانتفاع بالموارد.

10- وطبقاً لتوصيات بعثة تقييم البرنامج القطري السابق، خضعت صياغة الأنشطة المتعلق بفترة 2003-2008 لدراسات تقنية، لا سيما عن طريق بعثة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو أرسلت في أبريل/نيسان 2002 لصياغة برنامج. وبالتشاور الوثيق مع الحكومة ومع الشركاء الميدانيين، اعتمدت البعثة المضمون التقني لكل نشاط من الأنشطة أو عدلته، وحددت أدوار كل من الشركاء، ووضحت الأهداف والغايات والمؤشرات المتصلة بذلك، من أجل الرصد والتقييم. ومن ناحية أخرى، نظم **البرنامج** بعثتين خاصتين (في نوفمبر/تشرين الثاني وأبريل/نيسان 2002) بغية إجراء تنفيذ تشاركي لنظام فعال لرصد وتقييم البرنامج القطري في مجمله وكل من أنشطته، كما نظم في مايو/أيار 2002 حلقة تدارس من أجل التعريف بسياسة **البرنامج** التي ترمي إلى تحفيز التنمية.

أنشطة البرنامج القطري

النشاط الأساسي الأول: دعم التعليم الأساسي

11- يطابق هذا النشاط الأولوية الثانية من سياسة **البرنامج** الرامية إلى تحفيز التنمية عن طريق تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري بفضل التعليم والتدريب.

12- وسيركز **البرنامج** دعمه للتعليم الأساسي عن طريق المقاصف المدرسية في ولايات البلد السبع التي تعد أكثر المناطق هشاشة حسب وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، والتي تتسم بمعدلات إجمالية ضعيفة فيما يخص الالتحاق بالمدارس. ووفقاً لتوصيات بعثة تقدير تقنية (نوفمبر/تشرين الثاني 2000) وبعثة تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري السابق (أبريل/نيسان 2001)، لن يكون هناك انتقاء للمستفيدين داخل المدارس، وإنما سيتم استبعاد المدارس التي تضم أكثر من 450 تلميذاً.

13- ونظراً لأن إدراج السنوات الثلاث الأولى من مرحلة التعليم الثانوي في التعليم الأساسي لن يصبح نافذاً قبل عام 2007، فإن البرنامج القطري سيقصر تدخله على التعليم الأساسي الحالي.

14- شهد التعليم الأساسي تطوراً سريعاً منذ استقلال البلد. ففي العالم الدراسي 2000/1999، بلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الأساسي 83.4 في المائة. وعلى الرغم من أن تزايد الالتحاق المدارس كان أسرع لدى الفتيات، لم يتح هذا الأمر لهن بلوغ معدل الفتيان (التقدير الموحد للقطر، 2001). فقد بينت دراسة وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها (2002) أن 53 في المائة من الفتيان و44 في المائة من الفتيات بين سن السادسة والرابعة عشرة يذهبون إلى المدارس في منطقة التدخل.

15- وخلال السنوات العشر الأخيرة، أدت زيادة قدرة استيعاب التعليم الأساسي إلى ارتفاع عدد التلاميذ من 166 000 تقريباً إلى 356 000. ففضلاً عن حالات الهدر الدراسي (الرسوب والتسرب) الذي قدر بنسبة 38.9 في المائة عام 1999 ، يتعين على النظام التعليمي أن يواجه نشوء ظاهرة تناقص عدد الملتحقين بالمدارس، التي تلاحظ في إحصاءات وزارة التربية. ففي منطقة التدخل، بينت وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها أن الأسباب الرئيسية والتسرب هي: الأعمال المنزلية/ مساندة الأسرة (25 في المائة)، والإهمال (36 في المائة)، وبعد المدارس (22 في المائة). وفي الواقع، يجعل تبعثر القرى الوصول إلى المدارس صعباً، نظراً للمسافات التي ينبغي قطعها، غالباً بدون تناول وجبة الفطور. ويعاني نحو 30 في المائة من الأطفال الملتحقين بالمدارس من نقص اليود، ويعاني غيرهم من نقص الفيتامين أ.

16- يطابق الهدف البعيد المدى لهذا النشاط هدف البرنامج الوطني لتنمية القطاع التعليمي من أجل تعميم التعليم المقرر تحقيقه بحلول عام 2005، وهو: تحسين نوعية التعليم الأساسي.

17- وفي الولايات المختارة، سيجري السعي، من خلال هذا النشاط، إلى تحقيق الأهداف الفورية التالية: (1) الإسهام في تحسين مشاركة الفتيان والفتيات في المدرسة وتحقيق التوازن في هذه المشاركة؛ (2) الإسهام في الحد من حالات الخلل الدراسي (الغياب، والرسوب، والتسرب)؛ (3) تعزيز قدرات التعلم والتركيز لدى التلاميذ المستفيدين عن طريق الحد من الجوع على المدى القريب؛ 4) تأمين تغذية يومية أفضل للتلاميذ.

18- ويستهدف النشاط 200 78 تلميذ (30 في المائة من تلاميذ الولايات المختارة، بما في ذلك شرق ترارزة) في السنة الأولى. وفي بداية كل عام دراسي، سيضاف إلى مستفيدي العام السابق نحو 000 17 مستفيد جديد، منهم 50 في المائة من الفتيات. وسوف يبلغ عدد المستفيدين 200 163 تلميذ، أي 80 في المائة من تلاميذ الولايات المختارة. ويمكن أن يعزز هذا البرنامج في حالات الطوارئ المتصلة بالتقلبات المناخية.

19- ستوفر المعونة الغذائية تكملة غذائية في شكل وجبة كاملة ووجبة خفيفة للتلاميذ الملتحقين بالمدارس والمنتمين إلى أسر فقيرة تعيش في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. ودور الوجبات المقدمة في المقاصف المدرسية هو التشجيع على الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الدروس.

20- وتتألف تشكيلة الأغذية من الحبوب (50 في المائة من الأرز و50 في المائة من البرغل)، والبقوليات، والزيت النباتي المقوى بالفيتامين أ، والملح المزود باليود. وتراعي تشكيلة الأغذية احتياجات المستفيدين التغذوية وعاداتهم الغذائية. وتتألف الحصة الفردية لوجبة الصباح الخفيفة من الدقيق المقوى –خليط الذرة بالصويا- (25 غرماً) ومن السكر (10 غرامات). أما وجبة الظهيرة فتتألف من 150 غراماً من الأرز أو البرغل، و30 غرماً من البقوليات، و15 غراماً من الزيت، وغرامين من الملح المزود باليود.

21- تعد وزارة التربية، من خلال إدارة مشروعات إعانة المقاصف المدرسية والتوعية الصحية والتغذوية، مسؤولة عن التنفيذ التقني للنشاط على المستوى المركزي؛ وعن تدريب المفتشين والإداريين ورابطات آباء التلاميذ بمساعدة مالية من **البرنامج**. ويمثل الإدارة المذكورة في الولايات والمقاطعات المديرون الإقليميون ومفتشو مديريات التعليم الأساسي. وسيكون هؤلاء، مع متطوعي الأمم المتحدة؛ مسؤولين عن تنفيذ النشاط على الصعيد الميداني. وتعين وزارة التربية شخصاً كجهة تنسيق للمقاصف المدرسية على صعيد الولاية. وتقوم لجان البرمجة بالتنسيق على الصعيد المركزي وعلى مستوى الولاية.

22- وتنتخب رابطات آباء التلاميذ لجنة إدارية للمقصف تضطلع بمهمة تلقي الأغذية وإدارتها على نحو جيد، وتسيير شؤون المقصف كما ينبغي. وسوف يقوم **البرنامج** وإدارة مشروعات إعانة المقاصف المدرسية والتوعية الصحية والتغذوية بتنظيم حلقات تدريبية (في إدارة المخزون، والرصد والتقييم) قبل البدء بالنشاط. وسيطلب من كل تلميذ عن كل وجبة مساهمة قدرها 5 أوقيات لكي يتسنى تنويع وجبات المقصف ودفع مرتبات الطباخات.

23- يتمثل المستفيدون من النشاط في جميع تلاميذ مدارس التعليم الأساسي الحكومية وبعض المدارس التقليدية المختارة في المناطق الريفية المحرومة. وستجري تغذية هؤلاء الأطفال في المدرسة لمدة 180 يوماً؛ وستحظى الفتيات بخمسين في المائة من الموارد المخصصة لهذا النشاط التابع للبرنامج القطري.

24- وتقع المدارس المستفيدة في الولايات التي تختارها وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها. وينبغي أن يتراوح عدد تلاميذ هذه المدارس بين 50 و450 تلميذاً كحد أقصى وأن تكون هذه المدارس في أوساط ريفية. وتعطى الأولوية للمدارس التي تستقبل أطفالاً من عدة قرى محيطة. وتقدم رابطة آباء التلاميذ طلباً يلتزم فيه المجتمع المحلي بتشغيل المقصف على نحو مناسب (تجهيز المخزن والمطعم وصيانتهما، ودفع أجور الطباخة، وما إلى ذلك).

25- وسيتيح النشاط تعليم فتيات الأوساط الريفية البعيدة عن المدرسة وإبقائهن في الصفوف. ومن المتوقع أن تزيد مشاركتهن في المدرسة بشكل مطرد خلال مدة البرنامج القطري البالغة ست سنوات.

26- سيحظى النشاط بتدخلات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من خلال دعمها للتعليم الأساسي عن طريق مشروع "مدارس المجتمع المحلي النظيفة والصحية والخضراء"، وبتدخلات من منظمة الأغذية والزراعة في مجال رياض الأطفال، ومن البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال تشييد البنى الأساسية المدرسية وترميمها. وسيقام التعاون في إطار النشاط الأول من البرنامج القطري عن طريق تشييد أو ترميم بعض البنى الأساسية المدرسية (المطاعم والمراحيض ومستودعات التخزين). وستمثل النساء 40 في المائة من اللجان المشكلة.

27- وسيتحمل **البرنامج** تكاليف النقل والاصطحاب إلى المدارس. ونظراً لفقر السكان المستفيدين، سيساعد البرنامج الحكومة في البحث عن مصادر تمويل للحصول على مدخلات غير غذائية.

28- ستقوم برصد المقاصف رصداً منتظماً الجهات التالية: مديرو التعليم الأساسي على مستوى الولاية، وجهات تنسيق المقاصف على مستوى الولاية، ومفتشو مديريات التعليم الأساسي، ومديرو المدارس، وذلك تحت مراقبة رابطة آباء التلاميذ وبرنامج الأغذية العالمي وإشرافهما. وسيكون الشركاء في التنفيذ مسؤولين عن جمع البيانات على صعيد المدارس. والمؤشرات الرئيسية التي جُمعت واردة في الملحق، في الإطار المنطقي للنشاط. ومن المفروض أن يتيح التركيز على الشراكة والتدريب الحصول على مشاركة الآباء بصورة فعالة، وعلى جمع دقيق ومنهجي للبيانات التي ستحلل على الصعيد المركزي. وسيسعى **البرنامج** إلى إقامة شركات مع المنظمات غير الحكومية القادرة على القيام بتشغيل المقاصف.

29- سوف يستلزم هذا النشاط ما يلي: 422 31 طناً من السلع الغذائية منها 158 10 طناً من الأرز، و158 10 طناً من البرغل، و062 4 طناً من البقوليات، و384 3 طناً من خليط الذرة بالصويا، و034 2 طناً من الزيت، و356 1 طناً من السكر، و270 طناً من الملح، أي ما يترتب عليه تكاليف تشغيلية مباشرة بمبلغ 490 072 15 دولاراً. وتقدر مساهمة الحكومة بـ 000 730 دولار.

النشاط الثاني: دعم تغذية الأمهات والأطفال الضعفاء

30- يطابق هذا النشاط الهدف الحكومي المعتمد في خطة العمل الوطنية للتغذية[1] والذي يقضي بتخفيض معدل سوء التغذية. ويطابق أيضاً الأولوية الأولى من سياسة **البرنامج** الرامية إلى تحفيز التنمية، والتي تتمثل في تمكين الأطفال الصغار والحوامل والمرضعات من تلبية احتياجاتهم التغذوية الخاصة واحتياجاتهم الصحية المرتبطة بذلك. ويعد هذا النشاط استمراراً لعملية رائدة أجيزت في عام 1997 وتنتهي في ديسمبر/كانون الأول 2002، وهدفها التخفيف من حدة سوء التغذية لدى الأمهات والأطفال خلال فترات ندرة الأغذية في مناطق البلد التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وسيستفيد هذا النشاط من تدخلات النشاط الأول.

31- وإن تأمين معيشة الفئات المعرضة لسوء التغذية منصوص عليه في خطة العمل الوطنية للتغذية، وهو من مسؤولية وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، ويتم عن طريق مراكز تغذية المجتمعات المحلية ووزارة الدولة لظروف المرأة، التي تشرف على هذا المركز.

32- تتجاوز معدلات التقزم لدى الأطفال المنتمين إلى المناطق المستهدفة 30 في المائة (حسب النتائج الأولية للمسح السكاني والصحي في موريتانيا[2] وللدراسة التي أجرتها وحدة تحليل أوضاع الهشاشة ووضع خرائطها). ويتجاوز معدل سوء التغذية الحاد 13.5 في المائة. وينتمي هذان المعدلان إلى فئتي معدل انتشار سوء التغذية "المرتفع" و"المرتفع جداً"، حسب معايير منظمة الصحة العالمية. وبالقياس إلى الوضع الذي كان سائداً في عام 1996، يلاحظ الآن تدهور بالغ في حالة الأطفال التغذوية يتجلى في ارتفاع معدل الهزال الذي يرجع سببه الرئيسي إلى النقص في التغذية وإلى ممارسات فطام غير مناسبة. وحسب النتائج الأولية للدراسة التي أجرتها وحدة تحليل أوضاع الهشاشة ووضع خرائطها، يجري إدخال الأغذية المكمِّلة على نحو مبكر (بالنسبة لـ 22 في المائة من الأطفال) أو متأخر (بالنسبة لـ 26 في المائة من الأطفال)، وهذه الأغذية المستخدمة قليلة التوافق مع احتياجات الأطفال التغذوية. وفضلاً عن ذلك، يسهم نقص العناية بالأمهات والرضع، ونقص معرفة الاحتياجات التغذوية ونقص المياه الصالحة للشرب إسهاماً كبيراً في سوء التغذية.

33- وهناك نسبة مرتفعة (من 14 إلى 16 في المائة) من النساء اللواتي يعانين من نقص الطاقة المزمن. والولايات الواقعة في الجنوب الشرقي من البلاد وفي الوسط وشمال نهر السنغال، والتي يستهدفها البرنامج القطري، هي أكثر الولايات تأثراً بهذه المشكلة (حسب المسح السكاني والصحي في موريتانيا). ففي الواقع، يعاني أكثر من نصف النساء من فقر الدم (نقص الحديد)؛ ويصاب العديد من الناس بالعمى الغسقي في نهاية موسم الجفاف، وهذا يدل على نقص في فيتامين أ؛ وتعد احتمالات الوفاة بسبب الحمل مرتفعة جداً، إذ تبلغ نسبة 1 على 28؛ كما تعد متابعة حالات الحمل غير كافية؛ وتعتبر أوزان الأطفال عند الولادة غير كافية في 30 إلى 40 بالمائة من الولادات.

34- الهدف العام لهذا النشاط هو مكافحة تردي الحالة التغذوية لدى الأطفال الذين لم يبلغوا سن الالتحاق بالمدرسة، ولدى الحوامل والمرضعات، ذلك التردي الذي يتسارع عندما يندر الغذاء في الفترة التي يطلق عليها اسم الفترة الانتقالية. وعلى المدى البعيد، سوف تسهم هذه المعونة في الحد من معدل انتشار سوء التغذية لدى الأطفال، وفي تحسين مراقبة حالات الحمل. وترمي ترتيبات المعونة المزدوجة هذه، لدى الأطفال والنساء، إلى مكافحة سوء التغذية ومنع انتقاله من جيل إلى آخر.

35- وتتمثل الأهداف الفورية في ما يلي: (1) الحد من خطر التدهور التغذوي لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و60 شهراً؛ (2) الوقاية من عجز الطاقة لدى الحوامل والمرضعات؛ (3) توعية الأمهات باحتياجات الأسرة فيما يخص الصحة والتغذية.

36- النتائج المتوقعة هي التالية: (1) القيام، في كل سنة، بتأمين معيشة الـ000 10 طفل والـ000 6 امرأة الأكثر عرضة لسوء التغذية في الولايات السبع التي تعد أكثر الولايات هشاشة؛ (2) درء تفاقم سوء التغذية خلال الفترة الانتقالية؛ 3) حث الأمهات على تبني ممارسات جيدة في مجالي الصحة والتغذية عن طريق النصائح والعروض الإيضاحية.

---

(1) أعدت خطة العمل الوطنية للتغذية عام 1995 بمساعدة من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة؛ و تجديد الخطة جارٍ في الوقت الحالي، وهو يقضي بتقسيم الأنشطة بحسب الولايات.

(2) المكتب الوطني للإحصاء [موريتانيا] وشركة تجمع بحوث الرأي (ORC MACRO)، 2001. مسح سكاني وصحي في موريتانيا، 2000-2001. كالفرتون، ميريلاند، الولايات المتحدة: المكتب الوطني للإحصاء وشركة تجمع بحوث الرأي.

37- المعونة الغذائية مخصصة كما يلي: (1) مكافحة سوء التغذية لدى الأطفال التي تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و60 شهراً مكافحة مباشرة، والوقاية من تدهور حالتهم التغذوية خلال فترة ندرة الأغذية؛ (2) تمكين النساء من النهوض بأعباء حملهن وإرضاع أطفالهن في ظروف تغذوية جيدة؛ (3) توعية النساء بمشكلات التغذية والصحة وتيسير انتفاعهن بالنظام الصحي؛ (4) تحفيز المشاركة في المشروعات الصغيرة التي تقترحها المنظمات غير الحكومية.

38- وسيتلقى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و60 شهراً غذاء يتيح تحضير وجبة حساء سريعة جيدة النوعية من حيث توفير الطاقة والتغذية. ويتألف هذا الحساء من خليط من الذرة بالصويا (140 غراماً)، والزيت المقوى بفيتامين أ (15 غراماً)، والسكر (10 غرامات) والملح المزود باليود (3 غرامات). وسوف تحضر الوجبة وتستهلك في مكان وجود الطفل صباحاً ومساءً. وستتلقى الحوامل والمرضعات حصة غذائية جافة يومية مؤلفة من الحبوب (350 غراماً)، بنسبة 50 في المائة من الأرز و50 في المائة من البرغل، ومن الفاصوليا (50 غراماً)، والزيت (30 غراماً)، وخليط الذرة بالصويا (50 غراماً)، وستوزع هذه الحصص الغذائية مرة في الشهر. وأخيراً، تتلقى المعاونات والطباخات المتطوعات حصة غذائية منزلية فصلية مؤلفة من الأرز أو القمح (1 000 غرام)، والفاصولياء (80 غراماً)، والزيت (90 غراماً) عن كل يوم عمل. وحسبت هذه الحصص الغذائية وفقاً للفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي السائدين في المناطق المعتمدة في الدراسة التي أجرتها وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها.

39- وبالنسبة إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و60 شهراً، ستسد الحصة الغذائية نحو 50 في المائة من احتياجاتهم المتوسطة من الطاقة. وستوفر لهم 705 000 سعرة حرارية، 14 بالمائة منها في شكل بروتينات و30 بالمائة في شكل دهنيات. وسوف تعوض حصة الحوامل والمرضعات زيادة الاحتياجات خلال الحمل والإرضاع، وتراعي أيضاً التقاسم داخل الأسرة. وستوفر 1 892 000 سعرة حرارية منها 8 بالمائة من الطاقة في شكل بروتينات و21 بالمائة في شكل دهنيات.

40- ستقوم وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، عن طريق إدارة الرعاية الصحية ومرفق التغذية، بتنفيذ مشروع، وتدريب الموظفين والمعاونين، والاضطلاع بالرصد التقني. وسيقوم بكشف الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية موظفو الخدمات الصحية والمنظمات غير الحكومية. وستضطلع بتنفيذ المشروع المنظمات غير الحكومية المختصة في مجال الصحة والتغذية (أربع منظمات غير حكومية وطنية وثلاث دولية)، وسوف يجري تعزيز نشاط هذه المنظمات. وستحشد منظمات غير حكومية جديدة لإتاحة توسيع نطاق النشاط.

41- وفي كل ولاية، سيقوم مرفق التغذية التابع لوزارة الصحة والشؤون الاجتماعية بتنظيم حلقة تدريبية، وذلك بمساعدة من **البرنامج** وبدعم تقني من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية. وستخصص هذه الحلقة لموظفي الخدمات الصحية ولمسؤولي المنظمات غير الحكومية المكلفة بتنفيذ البرنامج. ويمكن للمنظمات غير الحكومية الأكثر خبرة أن تقوم بإسداء المشورة التقنية على مختلف مستويات تنفيذ البرنامج.

42- وللجان التنسيق الإدارية ومراكز "نوتريكوم" – NUTRICOM (مشروع البنك الدولي) مجالات مشتركة، حالية ومستقبلية، وينبغي تقاسمها في إطار تقديم المعونة للفئات المعرضة لسوء التغذية. وبذلك تقوم المنظمات الحكومية نفسها بتسيير المبادلات إذ يمكنها أن تدير في الوقت نفسه لجان تنسيق إدارية ومراكز لتغذية المجتمعات المحلية. كما أن مشروع "نوتريكوم"، الذي أعرب عن نيته في إنشاء مراكز في أكثر الولايات تضرراً، سيشارك في توسيع نطاق لجان التنسيق الإدارية.

43- المستفيدون هم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و60 شهراً والذي يعانون من سوء التغذية المتوسط، والنساء اللواتي يعانين من عجز مزمن في الطاقة، خلال الفصل الأخير من حملهن وخلال الأشهر الستة الأولى من مرحلة الإرضاع. أما الأطفال المصابون بسوء تغذية حاد، فيجب أن يبلغ عنهم في المستشفيات ومراكز الصحة ليتلقوا علاجاً مناسباً لحالتهم.

44- وحسب الطريقة التي يعتمدها **البرنامج** ووزارة الصحة واليونيسيف على أساس نتائج الدراسة التي أجرتها وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، أو بناءً على أي مصدر معلومات آخر متخصص في هذا المجال، يتم اختيار المستفيدين من خلال تحديدين متتاليين: (1) تحديد جغرافي في المناطق الأكثر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي (الفقرة 5) يقوم به مسؤولو المنظمات غير الحكومية وموظفو الخدمات الصحية؛ (2) تحديد فردي، من خلال مؤشرات القياس البشرية والسريرية، للأفراد الذين يعانون من سوء التغذية. وستجري كل يوم مساعدة 10 000 طفل بين الشهر السادس والستين من العمر، و6 000 امرأة حامل ومرضعة، في مقرات 200 لجنة تنسيق إدارية، وكذلك 200 طباخة و200 معاون.

45- وسيتيح هذا النشاط زيادة التقارب بين النساء والأطفال، من جهة، وموظفي الخدمات الصحية، من جهة أخرى. وبذلك يتسنى للنساء الاستفادة من النصائح والعروض الإيضاحية من أجل مواصلة الإرضاع وإدخال أغذية مكملة. وسيجري رصد حالات الحمل على نحو أفضل لتقليل أخطار الولادة وتخفيض معدل انتشار نقص الوزن عند الولادة. وفضلاً عن ذلك، تضطلع المنظمات غير الحكومية الموجودة في المنطقة بأنشطة إنمائية وستدعى النساء للمشاركة في هذه الأنشطة. وستدخل النساء في تأليف اللجان الإدارية بنسبة 60 في المائة.

46- وستنظم على مستويات مختلفة إعادة تدريب المشاركين وتدريب الشركاء الجدد (موظفي الخدمات الصحية، ومسؤولي المنظمات غير الحكومية، ومعاوني التغذية). وهذه الدورات التدريبية التي يمولها **البرنامج** سينظمها مرفق التغذية وإدارات الشؤون الاجتماعية والصحية على صعيد الولايات، بدعم من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية و**البرنامج** وبعض المنظمات غير الحكومية الخبيرة.

47- وشاركت الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي في مراحل إعداد هذا النشاط وستواصل تقديم المساعدة. وتشارك منظمة الصحة العالمية في أنشطة البرنامج الوطني للغذاء والتغذية وفي تطبيق الحزمة الدنيا للمعونة في مجال التغذية. ومولت منظمة اليونيسيف التدريب في المشروع السابق وقدمت معدات القياس المخصصة للبشر. ويتدخل صندوق الأمم المتحدة للسكان على مستوى الصحة الإنجابية (يشمل تدخل الصندوق الإنجاب على مستويي ما قبل الولادة وما بعدها، والولادات، وحالات الطوارئ المتعلقة بالولادة)، وذلك بتدريب النساء المسنات والقابلات. وسيكون البنك الدولي شريكاً هاماً من خلال مشروعه "نوتريكوم".

48- سيضطلع بالرصد **البرنامج** والمنظمات غير الحكومية وموظفو وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية. وسيُجرى على صعيد لجان التنسيق الإدارية عن طريق تنظيم بطاقات تذكر فيها هوية أصحاب الحصص ووضعهم التغذوي الأولي. وتستكمل هذه البطاقات شهرياً عندما تجرى عمليات الوزن. وتذكر في البطاقات أيضاً الأنشطة الإضافية. ويُجرى في كل سنة استعراض مجمل لسير عمل لجان التنسيق الإدارية ولأدائها.

49- والمنظمات غير الحكومية الأكثر خبرة والتي لديها موظفين مؤهلين يمكنها أن تقوم بإسداء المشورة التقنية على مختلف مستويات تنفيذ البرنامج. وهكذا ينبغي إنشاء لجان تقنية تشغيلية لدى إدارات الشؤون الاجتماعية والصحية في كل ولاية، ووضع اللجان تحت مسؤولية تلك الإدارات.

50- يستلزم هذا النشاط 149 8 طناً من السلع الغذائية، منها 324 طناً من القمح، و540 طناً من البقوليات، و025 2 طناً من الأرز، و701 1 طن من البرغل، و754 2 طناً من خليط الذرة بالصويا، و594 طناً من الزيت، و162 طناً من السكر، و49 طناً من الملح، مما يعادل تكلفة تشغيلية مباشرة قدرها 383 452 4 دولاراً. وتقدر مساهمة الحكومة بمبلغ 340 446 دولاراً.

النشاط الأساسي الثالث: دعم التنمية الريفية

51- يتوافق دعم التنمية الريفية في إطار البرنامج القطري لمكافحة انعدام الأمن الغذائي بصورة رئيسية مع اثنين من المبادئ الخمسة لسياسة **البرنامج** الرامية إلى تحفيز التنمية، وهما: تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول المادية والحفاظ عليها، والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة لأزمات متكررة من هذا النوع.

52- ويندرج نشاط التنمية الريفية للبرنامج القطري بصورة واضحة في الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، الذي يرمي إلى تعزيز إمكانات نمو الفقراء عن طريق تنفيذ برامج استثمارية عامة، تسهم في تقليص الفوارق وتحسين الطاقة الإنتاجية لدى الفقراء. والمشكلات الرئيسية التي تم حصرها هي التالية: ضعف خطوط الإنتاج الزراعي الرئيسية؛ وعدم كفاية البنى الأساسية الريفية؛ والضعف المؤسسي للقطاع الريفي وتدهور الموارد الطبيعية.

53- إن ما يجعل العجز الغذائي الهيكلي لموريتانيا يتفاقم هو انعدام الأمن الغذائي الحاد، الذي يفتك في الفترة الانتقالية الممتدة من أبريل/نيسان إلى سبتمبر/أيلول، في الولايات التي اختارها البرنامج. والأسر الأكثر عرضة للخطر هي تلك التي يأتي دخلها من الأنشطة الزراعية التي تكاد لا تلبي 30 في المائة من الاحتياجات الغذائية. ويرجع الأداء الضعيف للأنشطة الزراعية إلى الظروف الطبيعية (معدلات أمطار عشوائية، وإمكانات وموارد طبيعية محدودة، ومشكلات بيئية) وإلى الظروف الاجتماعية الاقتصادية التي تعيشها الأسر (وسائل إنتاج وأصول إنتاجية محدودة، وانعدام البنى الأساسية، وأعداد محدودة من المواشي). والأمر الذي يزيد من هشاشة هذا الوضع هو الأخطار الطبيعية الدائمة، كتدهور الموارد الطبيعية، والظروف البيئية، وحالات الجفاف الدورية. ويمثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي خطراً يهدد الاستثمار في إنشاء الأصول الإنتاجية والحفاظ عليها من أجل توفير سبل عيش مضمونة للأسر.

54- الهدف الإجمالي للنشاط هو إنشاء وحماية أصول إنتاجية تتيح المحافظة على الإنتاج الزراعي أو زيادته، والحفاظ على الانتفاع بالخدمات الأساسية أو تحسينه. أما الأهداف الخاصة بالبرنامج فهي التالية: السيطرة على الموارد المائية واستثمارها على نحو مجدٍ، وحماية المنشآت والبنى الأساسية للسيطرة على المياه، وتجديد الموارد الطبيعية المتدهورة والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية.

55- والنتائج الفورية المتوقعة هي التالية: بناء أصول منتجة للمجتمع المحلي وتنميتها وحمايتها، مثل الحواجز المائية، والسدود، والآبار ومستجمعات المياه، والطرق الريفية، وأعمال المياه الزراعية، وأعمال تجديد الموارد المائية كتثبيت الكثبان الرملية والتشجير؛ وتوفير أنشطة الغذاء مقابل العمل دعماً لنشاطي البرنامج الآخرين، وذلك في شكل بنى أساسية للتعليم والصحة. وتشمل الآثار المتوقعة ما يلي: زيادة المساحات المزروعة بالقمح، وتحقيق الزيادة المستدامة والتنوع في الإنتاج الزراعي، وتحسين الدخل، والحد من النزوح من الأرياف؛ وتثبيت الكثبان الرملية، والحفاظ على البنى الأساسية وحماية المزروعات، وتجديد الموارد المائية؛ وتحسين الانتفاع بخدمات التعليم والصحة وتعزيز قدرات المستفيدين.

56- ستكون المعونة الغذائية وسيلة تحفيزية للقيام جماعياً بأعمال شاقة أو بأعمال لا تُلمس آثارها فوراً إلا أنها ضرورية لتحقيق أهداف البرنامج. وعلى المدى القريب، ستتيح المعونة تلبية الاحتياجات الغذائية للأسر الفقيرة خلال الفترة الانتقالية. وعلى المدى البعيد، ستسهم هذه المعونة في إنشاء أصول إنتاجية وفي تجديد الموارد الطبيعية المتدهورة. و حُسبت الحصة الغذائية لكل يوم عمل على أساس خمس حصص فردية، وحُددت بـ2.5 كيلو غرام من القمح، و200 غرام من الفاصوليا، و100 غرام من الزيت النباتي[3]. وستوزع الأغذية في شكل حصص جافة منزلية. وبالنسبة إلى أنشطة التدريب، سيحصل المشاركون على حصص فردية.

57- ستقسم التدخلات إلى شقين لتيسير التنفيذ والرصد. وسيركز الشق الأول على السيطرة على المواد المائية المتوافرة واستثمارها على نحو مجدٍ. وستضطلع بمسؤوليته مفوضية الأمن الغذائي، التي ستكلف مرافقها في الولايات وجهات فاعلة أخرى بتنفيذه. وسيقوم الشق الثاني على حماية الموارد الطبيعية وتجديدها، وسينفذ بالمشاركة مع إدارة البيئة والاستصلاح الريفي في وزارة التنمية الريفية والبيئة، ومع شركاء آخرين معنيين بالتشغيل (تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف أو منظمات غير حكومية).

58- سيركز شقا نشاط التنمية الريفية على استدامة النتائج. وبالنتيجة، سيحرص شركاء **البرنامج**، قبل التنفيذ، على أن يدرك السكان أهمية الأعمال، وأن يعوا ضرورة صيانة المنشآت المبنية. وبعد التنفيذ، ستمكن تدابير المواكبة المجتمعات المحلية المستفيدة من تحقيق جدوى الأعمال المضطلع بها، وذلك بفضل أنشطة إرشاد وتدريب على الإدارة والصيانة توجه إلى الرجال والنساء.

59- وسيجري تنسيق دقيق بينه هذين الشقين والنشاط الأساسي الثاني، من جهة، وإدارة التعاون والتخطيط في وزارة الدولة لشؤون المرأة، من جهة أخرى، بغية توفير تدريب تقني للجماعات النسائية. ويمكن أن تُدعم أنشطة التدريب بدروس لمحو الأمية الوظيفي. كما أن نصف موارد التدريب ستخصص للنساء لإتاحة تحقيق جدوى الأنشطة.

([3]) تبلغ قيمة الحصة في المتوسط 170 أوقية موريتانية في اليوم، بينما تبلغ التكلفة اليومية المتوسطة لليد العاملة غير المتخصصة، في الأوساط الريفية، 400 أوقية موريتانية (الدولار الأمريكي = 265 أوقية).

60- ونظراً لأن موريتانيا تشهد حالات طوارئ متكررة بسب التقلبات المناخية، سيخصص جزء من موارد النشاط (10 في المائة) لمواجهة الأزمات المحتمل حدوثها في الولايات المختارة. وستستخدم هذه الموارد في فترة الأزمات لتعزيز أنشطة الأغذية مقابل العمل التي ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية وتنميتها.

61- سيبلغ عدد المستفيدين المباشرين، خلال كامل مدة البرنامج، 000 180 مستفيد، وستمثل النساء أكثر من ثلث السكان المعنيين. وهكذا، فيما يخص التدريب، سيحرص الشركاء المعنيون بتنفيذ النشاط على أن تكون مشاركة النساء بنسبة 50 في المائة، لا سيما في مجال التدريب التقني (لزراعة الخضر والبقول، وزراعة الحبوب في الأراضي الواقعة قبل السدود، وإنشاء مشاتل، الخ.) ومحو الأمية الوظيفي. وستبلغ نسبة النساء في لجان إدارة هذه الأنشطة 28 في المائة.

62- سيضطلع شركاء **البرنامج** المعنيون بالتشغيل بمسؤولية المدخلات غير الغذائية، والموظفين التقنيين، وتكاليف التنفيذ والرصد، وتدريب المستفيدين. ويمكن أن يساعد **البرنامج** شركاءه في البحث عن سلع غير غذائية.

63- وبالنسبة إلى وكالات الأمم المتحدة، يمكن أن يتم التعاون مع الشركاء التالين:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالنسبة إلى برنامج الحد من الفقر في ولاية عصبة؛
- والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالمشاركة مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالنسبة إلى مشروع "الواحة"؛
- والبنك الدولي، بالنسبة إلى مشروع إدارة الموارد الطبيعية في المناطق الممطرة؛
- ومنظمة الأغذية والزراعة (للدعم التقني)
- وبلجيكا ولوكسمبورغ (كجهتين مانحتين ثنائيتين) بالنسبة إلى مشروع "الحزام الأخضر".

وكذلك مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية التي تتوافر فيها الشروط المطلوبة للتنفيذ، ولا سيما: الاتحاد اللوثري العالمي، ومنظمة الرؤية العالمية، و"أكور أنترناسيونال"، و"اوكسفام"، وكالة التنمية المستدامة، ونادي أصدقاء الطبيعة وحماية البيئة.

64- أما اختيار وتنسيق مختلف التدخلات المزمع القيام بها فسوف يجريان على مرحلتين. ففي المرحلة الأولى، تقوم لجنة تقنية بجمع كافة المنفذين المعنيين مباشرة بتنفيذ النشاط، والجهات المحلية الأخرى التي لا بد من التنسيق معها، ومسؤول الاتصال لمرصد الأمن الغذائي في الولاية. ويقوم الممثل المحلي **للبرنامج** بدور الأمين الدائم. وتجتمع هذه اللجنة التقنية في المدينة الرئيسية في الولاية. ويرأسها مساعد الوالي المكلف بالمسائل الاقتصادية، وستكون مهمته الاختيار الأولي للطلبات. وفي المرحلة الثانية، تجتمع لجنة تنمية على صعيد الولاية، يرأسها الوالي للقيام بالاختيار النهائي للتدخلات، ثم لإعداد برنامج سنوي للولاية.

65- سيسهم كل شريك معني بالتشغيل في نظام بسيط للرصد والتقييم موضوع تحت مسؤولية **البرنامج**. وستنسق مفوضية الأمن الغذائي، المسؤولة عن تنفيذ الشق الأول من النشاط، عملها في مجال الاستهداف والرصد مع مرصد الأمن الغذائي. وفي داخل الولايات المختارة، ستعطى الأولوية للمناطق التي يصنفها المرصد وغيره من مصادر المعلومات المتخصصة في عداد المناطق المصابة بعجز هيكلي. وستوضع مؤشرات بسيطة لتحديد الآثار، وذلك بالتعاون مع مسؤولي الاتصال التابعين للمرصد، الذين سيكونون على رأس عملهم في كل ولاية ابتداءً من عام 2003.

66- يستلزم تنفيذ هذا النشاط 009 22 أطنان من السلع الغذائية، منها 651 19 طناً من القمح، و572 1طناً من البقوليات، 786 طناً من الزيت، وتبلغ تكاليفه التشغيلية 069 085 10 دولاراً. وتقدر مساهمة الحكومة بمبلغ 9.6 مليون دولار.

أنشطة الدعم

67- فضلاً عن التكاليف اللازمة عادةً لتنفيذ مشروع قطري بهذا الحجم، هناك أنشطة خاصة تعد بالغة الأهمية لنجاح هذا التنفيذ يدخل الإنفاق عليها في تكاليف الدعم المباشرة. وتتمحور هذه الأنشطة بصورة رئيسية حول موضوعات الإدارة والإمداد، من جهة، والرصد والتقييم، من جهة أخرى. ويقصد هنا بوجه خاص التكاليف المتعلقة بوجود متطوعي الأمم

المتحدة الثلاثة في مكاتب البلد، ووجود بعثتين إلى ثلاث بعثات للدعم التقني (وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، ووحدة تقنيات الرصد)، وبحلقات العمل المعنية بإعداد البدء بالبرنامج وإقراره، وحملات التوعية التي ينبغي أن تواكب الأنشطة، وكذلك بعثة تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري.

المشكلات الرئيسية والمخاطر

68- بالنسبة إلى النشاط الأول، لعل ضعف الموارد لدى إدارة مشروعات إعانة المقاصف المدرسية والتوعية الصحية والتغذوية، وضعف المديرين على صعيد الولايات ومفتشي مديريات التعليم الأساسي أمام اتساع منطقة التدخل يسبب خللاً في الرصد ويقلص فعالية هذا النشاط. أما بالنسبة إلى النشاط الثاني، فإن الشروط اللازمة لنجاح هذا النشاط تتمثل في إنشاء مراكز تغذية المجتمع المحلي المائتين، ولجان القرى وتدريب معاوني التغذية، والقيام باختيار صحيح للمستفيدين.

69- وتحقيق أهداف البرنامج القطري منوط بوصول الموارد المبرمجة في الوقت المناسب. فيما يخص النشاط الثالث، قد يؤدي المنهاج الجديد اللازم لتحقيق استدامة التدابير المتخذة قبل إنجاز البنى الأساسية إلى تأخير في تنفيذ البرنامج. كما أن الصعوبات التي واجهتها في الماضي إدارة البيئة والاستصلاح الريفي التابعة لوزارة التنمية الريفية والبيئة فيما يخص الوفاء بالتزاماتها تحث على التفكير في اتخاذ تدابير تصحيحية لتفادي التأخير في تنفيذ الشق الثاني من نشاط التنمية الريفية.

عملية إدارة البرنامج

تقدير مسبق

70- عندما يجيز المجلس التنفيذي هذا البرنامج القطري، تُحول فوراً ملخصات الأنشطة الواردة في تقرير الصياغة الكامل الذي تعده البعثة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو إلى خطط عمليات يوقع عليها **البرنامج** والحكومة. وتنظّم حلقة إعلامية مع جميع الشركاء، عند البدء بالبرنامج القطري، بشأن تحديث الإطار المنطقي، وطرائق التشغيل، والجدول الزمني للتنفيذ، والالتزامات التي ينبغي احترامها فيما يخص الرصد والتقييم. وقبل بدء العمليات، توقع بروتوكولات تفاهم بين **البرنامج** والوزارة التقنية وشركاء التشغيل من أجل تحليل واجبات مختلف الأطراف. وتُذكر التزامات **البرنامج** لصالح النساء بوضوح في هذه البروتوكولات.

تنفيذ البرنامج

71- أبرزت بعثت تقييم البرنامج القطري السابق ضرورة تعزيز وجود **البرنامج** في الميدان من أجل رصد العمليات ومراقبة الإمداد على حد سواء. ففي الواقع، يفرض اتساع الأراضي وانخفاض الكثافة السكانية قيوداً على رصد الأنشطة وإدارة الأغذية. ويعد وجود عدد كاف من موظفي **البرنامج** الإداريين ميدانياً، في الولايات، الشرط اللازم لتنفيذ أي برنامج في موريتانيا. ويقضي البرنامج القطري لفترة 2003-2008 بوجود ثلاثة متطوعين من الأمم المتحدة يتخذون مقراً لهم المكاتب المساعدة في كيفا وكايدي ونيما لتأمين التخطيط والرصد التقني لجميع الأنشطة، وكذلك لتأمين إدارة الأغذية بالاشتراك مع مفوضية الأمن الغذائي وإدارة مشروعات إعانة المقاصف والمدرسية والتوعية الصحية والتغذوية.

72- ولتنفيذ البرنامج القطري، ستجدد مهام اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بتنسيق البرنامج وتوجيهه تحت رئاسة وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وذلك مع المشاركين الرئيسيين التاليين: المكتب القطري للبرنامج، ومفوضية الأمن الغذائي، ووزارة التنمية الريفية والبيئة، ووزارة الدولة لشؤون المرأة، ووزارة التربية، ووزارة الصحة والشؤون الاجتماعية. و ستؤلف إدارة تنفيذية لكل نشاط، وستنشأ وحدة تنسيق تقنية إذا ما اقتضى الأمر ذلك. وسيحدد مستوى التمثيل وتواتر الاجتماعات بناء على منهاج تشاركي، وذلك بمنح مختلف اللجان سلطة تحكيمية فيما يتعلق بتخصيص الموارد المبرمجة.

73- وسيتم الإبقاء على وحدة الإمداد في نواكشوط، أما حشد مرشدي **البرنامج** الذين يرافقون الأغذية حتى وصولها إلى المستفيدين، فسيجري تحسينه وسيوضع تحت إشراف متطوعي الأمم المتحدة في المكاتب القطرية الثلاثة. وسيتيح تركيز تخزين الأغذية في نواكشوط وفي المكاتب المساعدة الثلاثة تنفيذ الإدارة المشتركة للأغذية بين الحكومة **والبرنامج**، طبقاً لتوصية مراجعة نوفمبر/تشرين الثاني 1998 المتعلقة بالإمداد. وسيوفر تدريب في مجال إدارة **البرنامج** وإجراءاته الإمدادية للطرفين الحكوميين المشاركين (مفوضية الأمن الغذائي وإدارة مشروعات إعانة المقاصف المدرسية والتوعية الصحية والتغذوية). أما إدارة الأغذية وتوزيعها اللذان يضطلع بهما المستفيدون والمنظمات غير الحكومية، فسوف يعززان بمشاركة قوية من النساء.

التنمية المستدامة

74- كانت استدامة الأنشطة المضطلع بها شاغلاً مستمراً عند صياغة البرنامج القطري الحالي، ولا سيما فيما يخص العمليات المنفذة في إطار النشاط الثالث ("دعم التنمية الريفية"). ولا يعد إنشاء الأصول كافياً لضمان تنمية مستدامة. وبهذا الشأن، تم التأكيد على مشاركة المجتمعات المحلية في اختيار التدخلات والأعمال والصيانة؛ وجرت مناقشة طرائق تدخل مفوضية الأمن الغذائي للتأكد من أن الرصد والإرشاد سيدرجان دائماً في خطط العمل. وستوفر مفوضية الأمن الغذائي الموارد المادية والبشرية تعويضاً عن موارد وزارة التنمية الريفية والبيئة في حال عدم توافرها. وسيستخدم **البرنامج** أنشطة البرنامج القطري لتعبئة ما أمكن من الموارد الإضافية لصالح النساء.

رصد البرنامج القطري وتقييمه

75- ستتيح ترتيبات الرصد والتقييم التي وضعت مؤخراً رصد تنفيذ البرنامج وأنشطته، وقياس النتائج المحرزة لأجل مسمى. وسيقوم متطوعو الأمم المتحدة الثلاثة وشركاء التشغيل بجمع البيانات عن طريق أدوات معدة لهذا الغرض. وستعزز المعلومات على صعيد الولايات وتحول إلى مكتب **البرنامج** في نواكشوط في شكل تقارير رصد يتناسب تواترها مع نوع التدخل. ويترتب على المكتب القطري إعداد تقارير نصف سنوية وسنوية لرصد البرنامج تحول إلى المكتب الإقليمي في داكار.

76- وسيشارك السكان في أنشطة الرصد، وسيتم توفير التدريب الخاص الموجه إلى ممثلي المجتمعات القروية (اللجان، ورابطات آباء التلاميذ، والجماعات) بغية الحصول على مشاركة فعالة. وللتمكن من رصد تطور ظروف معيشة السكان المستفيدين، وقياس التغيرات التي يحدثها تدخل **البرنامج**، ستجرى عمليات مسح على مجموعة من القرى، من أكثرها هشاشة، في نهاية السنة الثانية والسنة الرابعة من البرنامج.

التقييم

77- سينظم تقييم للبرنامج القطري في منتصف المدة، خلال النصف الثاني من عام 2005. وسيكون هذا التقييم أوسع نطاقاً من تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري السابق، لأنه لن يقتصر على تقييم البرنامج بوصفه أداة لتخطيط الأنشطة وتنفيذها، بل سيقيم أيضاً النتائج التي يحرزها كل نشاط من الأنشطة قياساً إلى الإطار المنطقي الذي يحدده مختلف المتدخلين في بداية البرنامج القطري.

التوصية

78- فيما يخص البرنامج القطري المقترح لموريتانيا، والذي يشمل فترة 2003-2008، تطلب المديرة التنفيذية من **المجلس** أن يجيز، في حدود الموارد المتوافرة، تخصيص مبلغ 942 609 29 دولاراً لتغطية كامل تكاليف التشغيل المباشرة الأساسية.

الملحق الأول

ملخص مخطط الاستراتيجية القطرية لموريتانيا (WFP/EB.1/2002/6)

تنتمي جمهورية موريتانيا الإسلامية إلى فئة أقل البلدان نمواً في منطقة الساحل الأفريقي، كما أنها من بلدان العجز الغذائي. ونظراً لمؤشر التنمية البشرية الذي يبلغ 0.448 فيها (1997) ، فإنها تأتي في المرتبة الـ 149 من بين 174 بلداً. ويزداد عدد سكانها بمعدل 2.9 بالمائة في السنة، وكان يقدر في عام 2001 بـ 2.7 مليون نسمة، منهم 51.3 في المائة من النساء. وتمثل النساء أغلبية المسؤولين عن الأسر (54 في المائة).

وفي عام 1998، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد يقدر بـ 396 دولاراً أمريكياً. وفي مجال الأمن الغذائي، تشهد موريتانيا عجزاً غذائياً هيكلياً منذ حدوث موجة الجفاف الكبرى في عامي 1973/1972. وتغطي الصحراء 75 في المائة من أراضي البلد، ولا يلبي إنتاج الحبوب، الذي يرتهن إلى حد بعيد بمعدل الأمطار غير المنتظم، إلا 40 في المائة من الاحتياجات، في السنوات الجيدة. ويعتمد الاقتصاد بصورة رئيسية على القطاع الثانوي: المناجم (12 في المائة) وصيد السمك (14 في المائة). ويتسم القطاع الأولي –الزراعة وتربية الماشية- بإنتاجية ضعيفة.

وتبقى موريتانيا من أفقر البلدان في العالم: إذ تبلغ نسبة الأسر الفقيرة فيها 51 في المائة ونسبة الأسر الشديدة الفقر 26 في المائة. والفقر بارز جداً في الأسر الريفية، التي يصنف 58 في المائة منها في عداد الأسر الفقيرة و39 في المائة في عداد الأسر الشديدة الفقر. والانتفاع بالخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة والتعليم والماء) محدود جداً. ويبلغ معدل أمية الكبار 42 في المائة، بينما يبلغ معدل الوفيات لدى الأطفال دون سن الخامسة 105 من كل 1000 مولود حي تمت ولادته بالمساعدة. ويعد معدل وفيات الأمهات من أعلى المعدلات في أفريقيا، إذ تحدث 930 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي؛ ويعاني 60 في المائة من الحوامل من فقر الدم.

وتعتبر الحكومة مكافحة الفقر إحدى أولوياتها. كما أن الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، الذي أعد بمساعدة البنك الدولي وبتنسيق واسع النطاق داخل الحكومة ومع المجتمع المدني والجهات المانحة، يؤكد هذا التوجه. والهدف الرئيسي لهذا الإطار الاستراتيجي هو تخفيض معدل الفقر الريفي إلى النصف بحلول عام 2015. وهو يرمي إلى تحسين الانتفاع بالخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين نوعيتها وفعاليتها، وكذلك إلى تقليص التفاوت بين الولايات وبين الجنسين. وتمثل النساء أغلبية الفقراء، وتسجل معدلاً منخفضاً في التعليم ومعدلاً مرتفعاً جداً في وفيات الأمهات. وترأس النساء الأسر على الصعيد الوطني بنسبة 54 في المائة.

وسيحافظ البرنامج القطري الجديد لفترة 2003-2008 على نفس التوجه الاستراتيجي الذي يعتمده البرنامج الحالي في التدخل. بيد أن عنصر التدريب/التعليم سيدرج في كل نشاط. وستركز الجهود بصورة رئيسية على القطاعين الاجتماعيين الأساسيين (الصحة/التغذية والتعليم/التدريب) وعلى قطاع التنمية الريفية. وسيشمل البرنامج القطري المناطق الريفية المهمشة والمعرضة لانعدام الأمن الغذائي، والتي يجعل فيها الفقر والنزوح من الأرياف الانتفاع بالغذاء أمراً بالغ الصعوبة. ويستجيب البرنامج القطري للأولويات الأربع الأولى من سياسة **البرنامج** الرامية إلى تحفيز التنمية. وسيشمل كل نشاط هدفاً من هذه الأهداف أو مجموعة منها.

وسيوجه إعداد البرنامج القطري بحسب مخطط الاستراتيجية القطرية هذا، وستراعى فيه التوصيات الاستراتيجية والتشغيلية لبعثة تقييم البرنامج القطري (1998-2002) التي أجريت في أبريل/نيسان 2001. ويندرج مخطط الاستراتيجية القطرية الحالي في إطار توجهات السياسة العامة للحكومة، وفي إطار التقدير القطري الموحد لمنظومة الأمم المتحدة.

المسائل الرئيسية التي أثيرت خلال مناقشات المجلس التنفيذي بشأن مخطط الاستراتيجية القطرية لموريتانيا (WFP/EB.1/2002/8)

شجع الأعضاء الأمانة على الشروع في إعداد برنامج قطري من الجيل الثاني، مع مراعاة الدروس المستخلصة من تنفيذ البرنامج القطري الأول والتوصيات الواردة في تقرير منتصف المدة. واتفق الأعضاء على أن المعونة الغذائية مورد متوافق مع أنشطة التنمية الاجتماعية والريفية في موريتانيا؛ ولاحظوا أن مخطط الاستراتيجية القطرية كان قد أعد بالمشاركة الوثيقة مع الحكومة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، مع مراعاة التزامن مع إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وأكدت الأمانة أن تقنيات وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها ستستخدم، لدى إعداد البرنامج القطري، من أجل تحديد المناطق المستهدفة، وأنه سيتم وضع مؤشرات لقياس مدى تقدم البرنامج بالمقارنة بالأهداف. ولدى إعداد هذا البرنامج القطري، لن يغفل **البرنامج** المشكلات والمخاطر الرئيسية التي سُلط عليها الضوء في مخطط الاستراتيجية القطرية

الملحق الثاني

البرنامج القطري – موريتانيا (2003-2008) – الإطار المنطقي

الفرضيات والمخاطر	مؤشرات الأداء	ترتيب مستويات النتائج
		الهدف على الصعيد الوطني الحد من الفقر بحلول عام 2015 في الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، الذي يرمي إلى تنمية البنى الأساسية والموارد البشرية لضمان معدلات نمو مرتفعة
		هدف البرنامج القطري مساندة جهود الحكومة في مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي بالتركيز على التنمية الريفية والقطاعين الاجتماعيين (التعليم والتغذية) في الولايات السبع المستهدفة
	تخفيض أثر الفقر الريفي من 55 إلى 50 في المائة	
الإبقاء على الاستثمارات الحكومية والخارجية في قطاع التعليم الأساسي غياب التقلبات المناخية الرئيسية التي قد تسبب نقصاً في الموارد الغذائية المتوافرة غياب الكوارث الطبيعية الاستثنائية	تطور الخريطة المدرسية للتعليم الأساسي والتوزيع بحسب الجنسين تطور معدل تردد نقص البروتين والطاقة الحاد لدى الأطفال الذين دون سن الخامسة تطور تلبية الاحتياجات الغذائية عن طريق الإنتاج الوطني	**أهداف البرنامج القطري** 1- تعزيز تعليم الأطفال في المناطق الريفية الفقيرة مع إيلاء اهتمام خاص لتعليم الفتيات 2- تخفيض معدل سوء التغذية لدى الأطفال في الأوساط الفقيرة وربط ذلك بتوعية للأمهات في مجال الصحة والتغذية 3- تحسين الأمن الغذائي للأسر الريفية الفقيرة وتخفيف تعرضهم لأخطار التقلبات المناخية، عن طريق حماية البيئة
		الأهداف الخاصة بكل نشاط
		النشاط الأساسي الأول: دعم التعليم الأساسي
نوعية التعليم، وتوفير وسائل تعليمية، وإعداد المعلمين قدرات استقبال مناسبة (قاعات صفوف، ومدارس، وسكن للمعلمين) نوعية جمع البيانات توفير الأغذية والمدخلات غير الغذائية في الوقت المناسب نوعية تحضير الوجبات وتوزيعها إشراك آباء التلاميذ في إدارة المقصف نوعية مساهمات المجتمع المحلي وانتظامها	تحسين معدل البقاء في المدرسة من 50 إلى 65 في المائة تخفيض معدل الرسوب في السنوات الخمس الأولى من 14 إلى 7 في المائة، وفي الانتقال من الخامسة إلى السادسة من 30 إلى 20 في المائة عدد المسجلين الجدد وجنسهم وعمرهم معدل الدوام وجنس المداومين وعمرهم معدل النجاح في نهاية المرحلة الدراسية الأولى، وجنس الناجحين وعمرهم كمية الأغذية المقدمة في اليوم والشهر والفصل عدد المقاصف المنشأة عدد لجان الإدارة المؤلفة والمدربة عدد الوجبات والوجبات الخفيفة الموزعة	1-1 تحسين الالتحاق بالمدارس بتحقيق التوازن في التسجيل بين الفتيات والفتيان في الولايات المتسمة بالهشاشة 2-1 الإسهام في الحد من حالات الخلل الدراسي 3-1 تحسين قدرات التعلم والتركيز لدى التلاميذ المستفيدين عن طريق الحد من الجوع على المدى القريب 4-1 تأمين تغذية متوازنة لتلاميذ المدارس المختارة
		النشاط الأساسي الثاني: دعم تغذية الأمهات والأطفال الضعفاء
تحديد سوء التغذية على نحو صحيح وفي حينه إنشاء سريع للجان التنسيق الإدارية المائتين، ولجان القرى، وتدريب معاوني التغذية، واختيار صحيح للمستفيدين تحضير وتوزيع الحصص الغذائية المطابقة للمعايير. وتوفير الأغذية والمدخلات غير الغذائية في الوقت المناسب	إنشاء 200 لجنة تنسيق إدارية مع ضمان حسن سير عملها ظهر تحسن في الحالة التغذوية لدى 90 في المائة من الأطفال (من 6 أشهر إلى 60 شهراً) و 90 في المائة من الأمهات، ممن يجري الاهتمام بهم كل سنة تخفيض معدل وفيات الرضع من 105 إلى 90 في المائة	1-2 تقليص احتمالات حدوث سوء التغذية المتوسط لدى الأطفال الذين تتراوحأعمارهم بين 6 أشهر و 60 شهراً 2-2 الوقاية من نقص الطاقة لدى الحوامل والمرضعات 3-2 توعية النساء باحتياجات الأسرة في مجال الصحة والتغذية

البرنامج القطري – موريتانيا (2003-2008) – الإطار المنطقي

الفرضيات والمخاطر	مؤشرات الأداء	ترتيب مستويات النتائج
ضمان القدرات التقنية المناسبة للمعاونين، وموظفي الخدمات الصحية، ومسؤولي المنظمات غير الحكومية	تخفيض معدل وفيات الأمهات من 800 إلى 700 في كل 000 100 حالة	
عقد جلسات التوعية والتدريب بانتظام	تخفيض معدل سوء التغذية لدى الرضع من 22 إلى 18 في المائة	
مشاركة المجتمع المحلي على نحو فعال	زيادة معدل تردد الأمهات على مرافق الصحة بنسبة 35 في المائة	
يضطلع شركاء التشغيل (وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية) بمهمتهم خلال كامل مدة البرنامج	عدد المعاونين وموظفي الصحة المدربين	
	معدل الإقبال على الأنشطة التكميلية (التدريب)	**النشاط الأساسي الثالث: دعم التنمية الريفية**
إعطاء الجدوى التقنية والاقتصادية للتدخلات حقها من الدراسة	زيادة المساحات المزروعة بالقمح وزيادة الإنتاج الزراعي	3-1 تشييد البنى الأساسية وحمايتها
يرعى شركاء التشغيل السكان رعاية فعالة عن طريق توفير المساعدة التقنية والمدخلات غير الغذائية	معدل تلبية الاحتياجات الغذائية خلال الفترة الانتقالية ومعدل الهجرة الموسمية	3-2 السيطرة على الموارد المائية المتوافرة واستثمارها على نحو مجدٍ مع مراعاة البنى الأساسية القائمة
تقوم السلطات المحلية بحملة إرشادية لصالح الاستخدام الصحيح للأصول المنشأة وصيانتها	عدد ونوعية البنى الأساسية المنتجة المبنية والمحمية	3-3 تخفيف الهشاشة إزاء التقلبات المناخية عن طريق حماية البيئة
توفير الأغذية والمدخلات غير الغذائية في الوقت المناسب	عدد هكتارات الموارد الطبيعية التي هي في طور التجديد. وزيادة عدد هكتارات الأراضي المزروعة بالأجناس الخشبية القابلة للتسويق	4-3 تجديد الموارد الطبيعية المتدهورة عن طريق تثبيت الكثبان الرملية والتشجير
		النتائج الرئيسية بحسب النشاط
الحفاظ على التزام الدولة والجهات الخارجية المتدخلة	عدد الفتيان والفتيات من الأطفال الذين يواظبون على المقاصف المدرسية. وعدد الوجبات والوجبات الخفيفة التي تقدم في الفترة المعنية	1 - توزيع حصص غذائية على 200 78 تلميذ في السنة الأولى ثم زيادة العدد تدريجياً بحيث يبلغ في نهاية البرنامج 200 163 تلميذ سنوياً، منهم 50 في المائة من الفتيات
إشراك موظفي الخدمات الصحية ومسؤولي المنظمات غير الحكومية		
قيام مفوضية الأمن الغذائي وشركاء التشغيل الآخرين بالرعاية والرصد المناسبين. وتوفير التمويل التكميلي. واضطلاع المجتمع المحلي بصيانة المنشآت والأراضي المزروعة	عدد المستفيدين بحسب شريحة السن والجنس. وكمية ونوعية الأغذية التي توزع في كل فترة على مجموع لجان التنسيق الإدارية	2 - توفير المعونة الغذائية لـ 000 10 طفل تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 60 شهراً و 000 6 امرأة حامل وأم مرضعة في 200 لجنة تنسيق إدارية، وذلك في كل سنة
	عدد ونوعية المنشآت أو الهكتارات التي يتم استصلاحها خلال الفترة المعنية	3 - السدود (120)؛ والحواجز المائية (300)؛ وأحزمة زراعة الخضر والبقول (250 هكتاراً)؛ وأحزمة زراعة الأرز (50 هكتاراً)؛ والآبار (100)؛ والطرق الريفية (50 كيلومتراً)؛ والمباني (625 م^2)؛ والتشجير وتثبيت الكثبان الرملية (400 5 هكتاراً)

الملحق الثالث

تقديرات ميزانية
البرنامج القطري لموريتانيا (2003-2008)
الأنشطة الأساسية

	النشاط الأول	النشاط الثاني	النشاط الثالث	المجموع
السلع الغذائية (بالطن)	31 422	8 149	22 009	**61 580**
السلع الغذائية (القيمة بالدولارات)	7 575 420	561 099 561	4 350 675	**14 025 656**
النقل الخارجي	3 210 900	834 100	2 421 000	**6 466 000**
النقل البري والتخزين والمناولة (المجموع)	3 684 525	993 427	2 773 134	**7 451 086**
النقل البري والتخزين والمناولة (تكلفة كل طن)	117	122	126	
تكاليف تشغيل مباشرة أخرى	601 645	525 295	540 260	**1 667 200**
مجموع تكاليف التشغيل المباشرة	**15 072 490**	**4 452 383**	**10 085 069**	**29 609 942**
تكاليف الدعم المباشر[1]				**3 580 500**
تكاليف الدعم غير المباشر[2]				**2 577 692**
مجموع التكاليف بالنسبة إلى البرنامج				**35 768 134**
مساهمة الحكومة	**730 000**	**446 340**	**9 600 000**	**10 776 340**

(1) يمثل مبلغ تكاليف الدعم المباشر رقماً لغرض الإطلاع فقط، يقدم إلى المجلس التنفيذي للإطلاع عليه. فالتخصيص السنوي للاعتمادات اللازمة لبرنامج معين في إطار تكاليف الدعم المباشر يُستعرض ويحدد كل سنة بعد تقدير تكاليف الدعم المباشر والموارد المتوافرة.

(2) يمكن أن يعدل **المجلس** النسبة المطبقة على تكاليف الدعم غير المباشر خلال الفترة التي يشملها البرنامج القطري.

hquser / 18 September 2002 11:01

جمهورية موريتانيا الإسلامية
منطقة تدخل البرنامج القطري (2003-2008)

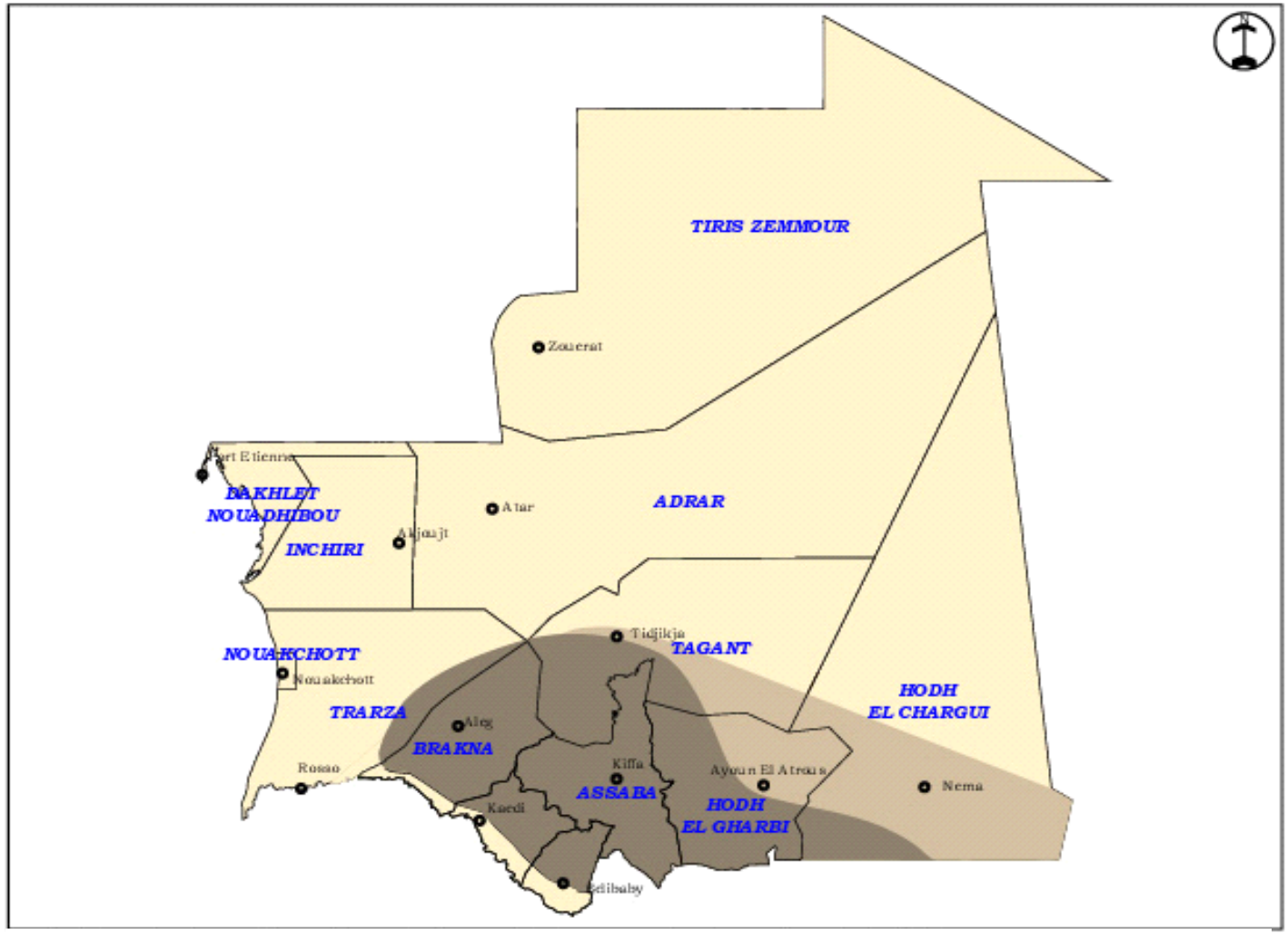

الرموز

- منطقة تدخل ذات اولوية (منطقة متسمة بالهشاشة)
- منطقة تدخل (منطقة متسمة بهشاشة متوسطة)
- منطقة غير مستهدفة

مقياس

0 100 200 Km

مصدر المعلومات

مكتب الإحصاء الوطني في موريتانيا/برنامج الأغذية العالمي

موقع موريتانيا على خريطة أفريقيا

VAM mai 2002

CEB32002-2885A